وما عداه ملحق به فقال له ائتني الى هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه واما الغرض منه فمعرفة الاعراب وان تعلم هذا العلم واجب لان تعلم الشرايع بلغة العرب لا تتم الا به وكل ما لا يتم تعلمها الا به فهو واجب **فان قلت** الاشتغال بهذا العلم بهذه الاصطلاحات بدعة فان الصحابة لم يتكلموا فيه وكل بدعة حرام فالاشتغال بهذا العلم حرام فكيف يكون واجبا **قلت** ان اردت به انهم ما عرفوا معاني هذا العلم فذلك باطل فكيف والاجماع انعقد على ان سيبويه والاخفش والخليل وغيرهم اشتغلوا فيه وسكوته حكى ان ابن عباس سئل عن قوله تعالى فالحق والحق اقول لانه لما رفع الاول ونصب الثاني قال اي هو الحق واقول ما عبر واعن تلك المعاني بهذه الالفاظ والاصطلاحات فذلك مسلم لا يوجب القدح فيه فان الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني كما في سائر العلوم وان العلماء اتفقوا على ان تعلم النحو فرض من فروض الكفاية قيل فرض الكفاية هذا هو الذي اذا قام به واحد سقط التكليف عن الباقين ومعلوم ان العلم لا يبلغون حد التواتر الا ومعرفة الشرع ليس كذلك فانه يجب في كل عصر ان يقوم بهذا العلم قوم يبلغون حد التواتر الا ومعرفة الشرع لا تحصل الا بواسطة معرفة اللغة والنحو والعلم بهما لا يحصل الا بالنقل المتواتر **قلت** اشتراط التواتر في النقل لا يستلزم ان المقيمين بهذا العلم لا يبلغون حد التواتر الا ترى ان التواتر شرط في نقل القرآن مع جواز عدم ضبط معناه ثم

لما كان

الحق وان اردت بذلك انهم صح

لما كان الباب الاول مشتملا على عدة امور فصله على اربع مسائل تقريبا للفهم والضبط كما قسم الكتاب على اربعة ابواب فقال **وفيه** اي في الباب الاول من الابواب الاربعة **اربع مسائل** جمع مسئلة وهي ما يبرهن عليه في العلم بعضها يتعلق بتفسير الجملة وبعضها يتعلق باقسامها وبيان احوالها اما **المسئلة الاولى** من المسائل الاربع **في شرحها** اي في بيان الجملة واحوالها كما يدل عليه سياق الكلام فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها وتبيين النسبة بينها وبين الكلام بالعموم والخصوص وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية وبالجملة الصغرى والكبرى وتقسيمها اليها فحينئذ سقط الاعتراض بان بيان النسبة بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح الجملة بناء على تخصيصه بالتعريف الكاشف عن ماهيتها فقط ثم لما كان الابحاث المذكورة ههنا من المباحث الدقيقة وكان المقام مقام التعليم قال **اعلم** تحضيضا للسامع على الاصغاء الى ما يأتي بعد هذا الامر ليتلافى ما يفوت منه شيء **ان اللفظ** هو صوت يعتمد على مخرج من المخارج الحروف وهو كالجنس يتناول جميع الالفاظ وما عدم اطلاق اللفظ على كلام الله تعالى وهو الكلام النفسي وكذا الكلام في عدم اطلاق الجملة عليه **المفيد** هو الكلام وكالفصل اخرج به الالفاظ المفردة والمركبات التقييدية والاضافية وغير ذلك قد دخل في التعريف المركب الخبري والانشائي فالمراد من اللفظ المفيد ههنا هو اللفظ المركب من كلمتين فصاعدا اسند احدهما الى الاخرى مطلقا سواء كان

المسئلة الاولى في شرحها

نزل عائد الادب والعلم الاول عن الاول المراد العلم الذي نحن الان بصدد شرحه فتدبر